

خصائص في الزراعة المصرية والعربية

للدكتور هلال السيد الخطاب

• الملكية المفتتة •

ساد مصر والبلاد العربية خلال الحكم والقانون العثماني نظام الجباية من القرى على أساس تعسفي ، فما يقرره الحاكم واجب التحصيل عيناً أو نقداً ، واستمر ذلك إلى الاحتلال البريطاني في مصر والعراق والأردن وفلسطين ، حيث نشأت طبقة من الإقطاعيين وجهت إليها كل الخدمات والتسهيلات ، أما الفلاح الصغير فلم تكن له صفة المنتج الذي يستحق الرعاية ، كما ترك جانب كبير من الأراضي لاستغلال القبائل والعشائر التي تساند الحكم القائم . ونظراً لكبر المساحة التي كانت تحت يد الإقطاعيين وعدم الحاجة إلى الإنتاج الوفير أن تركت الأرض تحت إدارة نظار أو وكلاء أهملوا المرافق الرئيسية ، كالمرأوى والمصارف والعدد والآلات والمخازن ، ولم يقوموا بأية رعاية للمستأجرين أو العمال الزراعيين اجتماعياً أو صحياً ، ولم يساهموا في تطوير القرية المصرية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية .

وفي أوائل الخمسينيات صدرت قوانين الإصلاح الزراعي في مصر ثم انتقلت صيغتها إلى عديد من الدول المجاورة ، وكانت تهدف إلى تحديد الملكية الزراعية بحيث لا يكون للملاك الكبار سيطرة سياسية ، كما نظمت العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، وبين المزارعين والدولة . وبعد سنوات قليلة ظهرت النتائج التالية :

(١) عدم إقدام المستثمرين على العمل في القطاع الزراعي .

(٢) تمسك المستأجرين بالأرض التي تحت أيديهم وتوريث عقود الإيجار

لأبنائهم ، وقد كانت طريقة استغلال الأراضي بالإيجار عند قيام الثورة في مصر ٦٦٪ من المساحة المزروعة .

(٣) توزيع أراضي كبار الزراع السابقين على أقل الناس مالا وأكثرهم عيالا ، مع رعايتهم بضمهم إجبارياً إلى جمعيات تعاونية لتقديم الخدمات .

وبوجود هذا الوضع صغر حجم حيازات الملاك ، وأصبحت أغلبية الملاك تستغل أقل من فدانين . وإنتاج مثل هذه المساحة الصغيرة أوحى أضعافها خمس أو عشر مرات لاتسمح بتراكم مدخرات تساعد على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ، أو قيام مجتمعات زراعية صناعية ، ولذلك وقع عبء التنمية الأفقية والرأسية على الدولة .

ومن الأرقام الواضحة في جدول (١ و ٢) يتبين :

(١) أن النسبة الغالبة من الملاك نسبتهم ٩٤,٥٪ يعملون في مساحات أقل من خمسة أفدنة ، ونتيجة لقانون خمسة الأفدنة الذي يحرم نزع ملكية أراضي ملاك خمسة أفدنة فأقل كان تعاملهم مع الدولة على أساس فئة أولى بالرعاية ، لأنهم لا يستطيعون الاقتراض من التجار أو الأفراد .

(٢) أن حجم المساحة المزروعة التي تقل عن خمسة أفدنة شمل مساحة إجمالية قدرها ٣,٧ مليون فدان تزرع بأسلوب الزراعة العائلية ، إذ أن كل اهتمام المزارع هو توفير الحبوب لعائلته والعاف لماشيته .

وإذا أضيف لذلك المساحة التي تقل من ٥٠ فداناً وتزيد عن خمسة أفدنة تصبح المساحة ٥,٦ مليون فدان ، وهي تمثل من الإحصاءات الأخيرة ٨٧٪ من الأراضي الزراعية أصحابها لا يستطيعون شراء آلات أو مهمات زراعية أو لديهم مخازن وحظائر ... إلخ .

جدول (١)

توزيع الملكية في مصر عام ١٩٦٥ (*)

المساحة %	عدد الملاك %	المساحة بالآلاف فدان	عدد الملاك بالآلاف	حجم الملكيات
٥٧,١	٩٤,٥	٣٦٩٣	٣٠٣٣	أقل من ٥ أفدنة
٩,٥	٢,٤	٦١٤	٧٨	٥ - ١٠ أفدنة
٨,٢	١,٩	٥٢٧	٦١	١٠ - ٢٠ فداناً
١٢,٦	٠,٩	٨١٥	٢٩	٢٠ - ٥٠ فداناً
٦,١	٠,٢	٣٩٢	٦	٥٠ - ١٠٠ فدان
٦,٥	٠,١	٤٢١	٤	١٠٠ فدان فأكثر

(*) آخر إحصاء متاح ، ولا يشمل أملاك الحكومة البور والصحراوية والأراضي تحت

التوزيع .

جدول (٢)

تطور المساحة التي تحت أيدي فئات الملاك

من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٦٥

بعد صدور قانون ١٩٦١		بعد صدور قانون ١٩٥٢		قبل ١٩٥٢		حجم الملكيات
المساحة بالآلاف فدان %	المساحة بالآلاف فدان	المساحة بالآلاف فدان %	المساحة بالآلاف فدان	المساحة بالآلاف فدان %	المساحة بالآلاف فدان	
٥٧,١	٣٦٩٣	٤٦,٥	٢٧٨١	٣٥,٤	٢١٢٢	أقل من ٥ أفدنة
٩,٥	٦١٤	٨,٨	٥٢٦	٨,٨	٥٢٦	٥ - ١٠ أفدنة
٨,٢	٥٢٧	١٠,٧	٦٣٨	١٠,٧	٦٣٨	١٠ - ٢٠ فداناً
١٢,٦	٨١٥	١٣,٧	٨١٨	١٠,٩	٦٥٤	٢٠ - ٥٠ فداناً
٦,١	٣٩٢	٧,٢	٤٣٠	٧,٢	٤٣٠	٥٠ - ١٠٠ فدان
٦,٥	٤٢١	٧,٢	٤٣٧	٧,٣	٤٣٧	١٠٠ - ٢٠٠ فدان
-	-	٥,٩	٣٥٤	١٩,٧	١١٧٧	٢٠٠ فدان فأكثر
	٦٤٦٢		٥٩٨٤		٥٩٨٤	المجموع

ولذلك تضخمت مسئولية الدولة في الإشراف وتقديم الخدمات وتوزيع مستلزمات الإنتاج ، كما تحكمت في التسويق والأسعار .

(٣) نتيجة للوضع السابق لم يحدث تطور في الزراعة كما كان منتظراً عند صدور قانون الإصلاح الزراعى . وكان من نتيجة خلط القرارات السياسية بالسياسة الزراعية أو السياسة الإنتاجية على وجه العموم أن وقع الفلاح فى حيرة بين حقوقه ومكتسباته وبين واجباته نحو نفسه ووطنه ، فقد صدرت قوانين ضد الإقطاع بقصد تحرر الفلاح الصغير من المعاناة التى يلاقها كزراع ومستأجر أو عامل ، وكان المقصود أن يشعر الفلاح بالعزة والكرامة والتحرر فينتقل فى العمل ، ولكن البعض اعتبر المكاسب السياسية مدخلا للتكاسل أو الاتكال على الدولة لتقوم بأعمال الخدمة التى من عمله واختصاصه ، فمثلا حينما زاد الفائض لديه من قوانين خفض القيمة الإيجارية لم يصرفه على شراء المستلزمات الزراعية ، بل صرفه فى شراء المواد الصناعية الترفيحية ، وأصبح يفضل الاستماع إلى الراديو ومشاهدة التليفزيون عن اقتناء جاموسة أو بقرة للحليب ، وأصبح يفضل بيع تجريف أرضه لمضارب الطوب عن إضافة الأسمدة العضوية لها .

● طريقة الاستغلال المبعثر ●

يسود الزراعة المصرية والعربية عدد قليل من المحاصيل الحقلية التى تعتبر رئيسية وتشغل أغلب المساحة وهى : القطن ، والقمح ، والذرة ، والأرز ، والبرسيم ، وتزرع مبعثرة ، وعند التجميع لاتزيد المساحة عن ٣٠ فدانا يتخللها زراعة بعض الخضروات والفاكهة بحيث يظهر عديد من أنواع النباتات فى مساحات قليلة مبعثرة ، ولذلك يتسم نوع الاستغلال بفقدان التخصص وصعوبة النقل والتسويق ، مع فقد نسبة كبيرة من الإنتاج إذا كان قابلا للتألف . ومن النادر وجود تصنيع زراعى فى مناطق إنتاجية متخصصة ، بخلاف مناطق زراعة القصب ومنطقة كروم جناكليس . وقد أدى ذلك إلى تداخل نشاط المزارعين وعشوائية اختيارهم لنوع الإنتاج ، مما أدى إلى اضطراب فى موسمية العمالة وأدوات الإنتاج . والصفة الغالبة هى التنافس فى الحصول على الخدمات فى وقت واحد مما يؤدى إلى إهمال خدمة مزارع على

حساب خدمة مزارع آخر ، وكثيراً ما تتأخر زراعة الأرز على حساب خدمة القطن ، أو حصاد ودراس المحاصيل الشتوية .

والاتجاه الحديث في الزراعة هو التخصص في الإنتاج على أساس قيام صناعات تمتص جانباً من العمالة وترفع الأجور ، وتنشط تسويق الحاصلات والمنتجات الزراعية بأسعار مجزية .

● أساليب الزراعة بدائية وضالة حجم الإنتاج ●

إن المتبع في الزراعة المصرية والعربية بدائي إلى درجة كبيرة ، نظراً لأن دخل الفلاح من عمله محدود نسبياً حتى لو اشتغل سنوات طويلة فلا يمكنه أن يهضم تطوير الزراعة أو يأخذ بالأساليب العلمية . ومن الناحية الواقعية لقد تأخر إدخال الأصناف الحديثة ، ولازال الفلاح عاجزاً عن استعمال مقادير كافية من الأسمدة ، ولا يشتري المواد الكيماوية للقضاء على الآفات والأمراض والحشائش إلا بصعوبة ، ولازالت أساليب التخزين بدائية وأغلبها في العراء . ويعتمد الفلاح في تسويق منتجاته على زوجه أو أحد أولاده في أحد الأسواق القرية ، ولازالت أدوات الزراعة في مصر وبلاد الوطن العربي الأخرى من مخلفات الأجداد .

وقد ظلت زيادة الإنتاج أجيالاً طويلة تعتمد على التوسع الأفقي ، فكما احتاج المزارع مزيداً من أحد المحاصيل زاد مساحته على حساب نقص مساحة محصول آخر ، ويلاحظ هذا إذا درسنا العلاقة العكسية الموجودة في الأراضي المطرية بين القمح والشعير في سوريا والعراق والمغرب ، والعلاقة العكسية بين القمح والقطن في مصر .

● الاستغلال العشوائى للموارد المائية ●

عاشت مصر زمناً تزرع بنظام فريد كان يعتمد على غمر مياه الفيضان للأراضي وإذا انحسر الماء يزرع الفلاح محاصيله بنشر بذورها في الأرض ويتركها حتى الحصاد ، وهذا الأسلوب عرف « برى الحياض » وقد استبدل هذا النظام بطريقة الرى المستديم الذى ابتدأ في عهد محمد على بإنشاء القناطر

الخيرية ، وانتهى بأكبر حاجز وبحيرة مائية بإنشاء السد العالى . ووفق نظام الرى المستديم تروى الأراضى تبعاً لمناوبات خاصة ، فتقتصر فترات الرى ليكون مسموحاً باستخدام مياه الرى لمدة ٤ أيام (عمالة) ، ٤ أيام (بطالة) فى مناطق الأرز ، وتزيد فترة عدم جواز الرى فتصبح المدة ٥ أيام (عمالة) ، ١٠ أيام (بطالة) ، أو ٦ أيام (عمالة) ، ١٢ يوماً (بطالة) على أساس أن أيام الرى كلها تسمح بالراحة ، أما إذا كان الماء متوافراً فيسمح ٥ أيام رى بالراحة (على) ، ٥ أيام بالآلة (واطى) ، ٥ أيام لا يسمح بالرى (سد) ، وقد تطول الفترات عن ذلك فتصبح ٦ أيام (على) ، ٦ أيام (واطى) ، ٦ أيام (سد) .

وقد ساعد ذلك على زراعة المحاصيل الصيفية كما سهل زراعة الأراض أكثر من مرة فى السنة ، وقد اعتمد هذا النظام على إنشاء مئات الكيلومترات من الترع والمساقى .

وانحصرت الشكوى بعد ذلك فى نقطتين رئيسيتين :

(١) عدم وصول المياه بكمية كافية فى نهايات الترع مما يؤدى إلى تلف مساحات مزروعة من العطش خلال شهور الصيف الحارة .

(٢) عدم العناية بتطهير الترع والمساقى الرئيسية مما ينتج عنه صغر قطاع التربة سنة بعد أخرى لاسيما بعد موسم الفيضان ورسوب الطمي .

(٣) إسراف بعض المزارعين عند استخدام المياه مما أدى إلى رفع مستوى الماء الأراضى مع تدهور المحاصيل ذات الجذور المتعمقة ، وشوهد ذلك بوضوح على ضعف أشجار الفاكهة وإصابتها بالأمراض الفطرية .

(٤) سبب وقوع عديد من الزراع على مسقى واحدة عديداً من المشاكل الخاصة لرغبة الزراع على (صدر) القنوات فى أخذ أكبر قدر وأطول وقت لرى أراضهم ، كما أن كل مزارع يحاول توسيع قطاع المسقى فى المنطقة التى بجوار حقله لأخذ المزيد من المياه ، مما أدى إلى تسرب المياه (١٢ - مجلة الفلاحة)

بالرشح، وتلف المناطق المجاورة للمساقى نظراً لتشبعها بالماء الذى يذيب الأملاح وتضعد فى فترة الجفاف لتظهر على السطح مكونة طبقة من الأملاح الصارة . وفى المناطق الجافة فى جميع بلاد العالم تتعرض التربة للتمليح متى ترك تيار الماء الصاعد يصل إلى سطح التربة . ومعظم أراضي الوطن العربى تتصف بسوء التسوية وانتشار التملح وقلة المصارف .

(٥) عدم الاهتمام بإنشاء المصارف فى نفس الوقت الذى أنشئت فيه الترع ، وقد أثار المؤتمر الزراعى الأول لجمعية خريجي المعاهد الزراعية سنة ١٩٣٦ لأول مرة مشكلة ارتفاع مستوى الماء الأرضى وأثره الضار على الزراعة المصرية مع الدعوة إلى الاهتمام باتباع كل الوسائل التى تساعد على التخلص من الماء الزائد فى الأراضي المصرية . وقد أنشأت حكومات ما قبل سنة ١٩٥٢ المصارف العمومية وتركت إنشاء وتوصيل المصارف الحقلية للزراع ، وقد أوقفت فائدة هذا الاتجاه صعوبة السماح بمرور المصارف فى أرض الجار حتى لو كان فيها فائدة له . أما فى السنوات الأخيرة فتقوم الدولة بإنشاء المصارف الحقلية فى جميع مناطق الوجه البحرى فعممت نظام الصرف المغطى الذى يوفر مساحة من الأرض تصل إلى ١٢ ٪ ورفع مستوى إنتاج المحاصيل إلى نحو ٥٠ ٪ .

(٦) أصبحت الصناعة والتوسع العمرانى تنافسان الزراعة فى استخدام المياه، ونظراً لندرة المياه عالمياً تقوم الآن دعوة إلى ترشيد استخدام المياه ، ووصل الأمر أن اقترح بعض الخبراء أن يدفع الفلاح ثمن ما يستخدمه من الماء ، وليس بغريب أن نصل إلى هذا الأسلوب فى المستقبل القريب ما دامت زيادة السكان ستضطر الزراع إلى التوسع فى زراعة الأراضي الصحراوية . وأصبح شعار الدولة الآن اقتحام زراعة الصحراء بالأساليب العلمية الحديثة .

(٧) الإسراف فى التفاؤل عند الزراعة على المياه الجوفية إذ أنها محفوفة بمخاطر كبيرة أقلها ضياع المال سدى فى الإنشاءات . وعادة تبنى الزراعة على المياه الجوفية على حسابات دقيقة لكمية الماء التى يمكن سحبها من البئر ، وما يمكن تعويضه خلال كل موسم ، حتى تستمر الاستفادة من البئر أطول فترة ممكنة .

والخلاصة أن استخدام الماء يجب أن يراعى فيه أكبر استفادة للمحاصيل المزروعة . ومن الوسائل الحديثة المقترحة لترشيد استخدام مياه الري تعديل طرق الري ، وإدخال طرق الري بالرش والتقيط ، وهذه تحتاج إلى استثمارات ضخمة ، مع زراعة محاصيل ذات عائد مرتفع .

ويقترح الاستفادة من تعذيب مياه البحر بواسطة الأجهزة التي تدار بالطاقة النووية وهو أسلوب مرتفع التكاليف ، فضلاً عن الصعوبات في توفير مناطق خزن طبيعية يمكن توصيل المياه منها إلى الترع والقنوات . وقد استخدمت هذه الطريقة لتوفير مياه الشرب ولكنها لم تستخدم لتعذيب مياه الري في أى دولة في العالم حتى الآن ، نظراً لأن ثمن الماء يساوى عشرة أمثال المحاصيل الناتجة من استخدامها ، علماً بأن تكلفة الإنتاج للماء العذب تقل كلما كبر حجم الجهاز النووي، ولذلك يوصى باستعمال الماء في إنتاج بعض الخضراوات والفاكهة لتظهر في غير مواسمها المعتادة لتباع بأثمان مرتفعة تعوض ثمن الماء . وكما قال أحد الخبراء العالميين : « أن تصور رى الشواطىء الجافة القاحلة بمياه البحر بعد تحليلها فنتج الثمر الطيب الذى يباع بأسعار خيالية فى العواصم الأوربية فى أعياد رأس السنة والأعياد الوطنية الأخرى إنما هى من أحلام اليقظة » . وبالنسبة لمصر لا تتوفر أراضي خصبة قريبة من الشواطىء إلا فى شمال سيناء ومساحتها محدودة .

● اقتطاع أخصب الأراضي لحساب التوسع العمرانى ●

● حول المدن والقرى القديمة ●

أدى عدم تخطيط امتداد العمران أن شملت عملية التصنيع والتطور إنشاء المصانع والمساكن والمرافق الجديدة واقتطاع كثير من أخصب الأراضي الزراعية فى الدلتا ووادى النيل ، فأصبحت المدن والقرى تتصل ببعضها مدمرة كل مساحة خضراء ، ووصل الاعتداء إلى نقص نصف مليون فدان فى العشرين سنة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠ ، أى حوالى ٣٠ ألف فدان سنوياً . ورغم وجود قوانين تمنع هذا الاعتداء إلا أن التسيب وعدم الاكتراث والتحايلات المتعددة كانت سبباً فى هذا الاعتداء على الثروة القومية ، وبدلاً

من استمرار هذه الأراضي في الإنتاج أصبح لا ملاذ لنا إلا الاتجاه نحو الصحراء على ما في ذلك من زيادة في التكاليف وصعوبات دائمة في الإنتاج .

● تناقص العمالة الزراعية ●

من الحقائق المعروفة أن نسبة العمال في الزراعة تزيد كثيراً عن العدد المتعارف عليه عالمياً إذ يقدر بأكثر من أربعة ملايين نفس لمساحة من ٥,٧ ملايين فدان .

ويقدر العاملون في القطاع الزراعي أكثر من ٦٠ ٪ من السكان وإذا علمنا أن كثافة السكان في الوادي تزيد عن ستة أشخاص في المتر المربع مما جعل الاتجاه نحو التقدم يشير إلى ضرورة تحويل جانب من العمال الزراعيين إلى المهن الأخرى لرفع أجورهم . وقد انجهدت نسبة كبيرة من العمال الزراعيين إلى الهجرة الداخلية إلى المدن ثم تلوها هجرة خارجية إلى الدول النفطية، وقد نتج عن ذلك ارتفاع أجور العمال الزراعيين نظراً لعزوف شباب الفلاحين الذين التحقوا بالمدارس أو المسرحين من الخدمة العسكرية عن العمل في الزراعة وهذا ما يدعو الكثيرين إلى الدعوة إلى إحلال الآلة محل الإنسان وهو اتجاه سارت عليه في أوائل هذا القرن الدول التي تتمتع بالسهول الواسعة والتي عانت من قلة الأيدي العاملة فنظمت الحقول وفق متطلبات الخدمة الآلية وقد سهل ذلك أن الزراعة في تلك المناطق تعتمد على الأمطار .

أما في مصر فلا زلنا رغم استعمال الجرار منذ سنوات طويلة نعاني من عدم تحديد خطواتنا في استخدام الآلات ودائماً تثار التساؤلات التالية :

(١) هل الأفضل الاعتماد على الآلات الكبيرة أم الصغيرة ؟

(ب) هل تكون إدارة الخدمة الآلية حكومية أو تعاونية أو شركات أو أفراد ؟

(ج) هل في الإمكان تجميع الزراعة وإلى أي حجم مزرعي مثالي ؟

(د) هل تدخل الآلات حسب مقدرة المزارع المالية ، أو تعطى لهم بقروض طويلة الأجل تجعل من الفوائد عبئاً ضخماً على المزارع ؟

وقد سيطرت الدولة حالياً على آفات القطن سواء باستخدام آلات الرش أو الطائرات بعد تجارب مريرة فتكت فيها الآفات بأهم مصادر الدخل الزراعى القومى سنوات طويلة .

● الاعتماد على الحيوان فى العمل ●

كان من نتيجة اعتماد الفلاحين على الحيوان فى العمل أن زادت مساحة البرسيم للعلف الشتوى . وحيوانات العمل قليلة الإنتاج من اللحم واللبن بالنسبة للمواشى الأجنبية التى تستهلك فى نفس الوقت كميات أكبر من العلف . وقد أثار هذا الوضع مناقشات طويلة تدور حول كيفية التخلص من هذا الوضع الغريب الذى يدخلنا فى دائرة مفرغة، تتلخص فى أن الإخصائين فى تربية الحيوان يقترحون لسنوات طويلة تحسين التركيب الوراثى للحيوانات المصرية بإدخال دم الحيوانات الأجنبية العالية الإنتاج ، بالإضافة إلى تحسين نسلها بعمل برنامج للاحتفاظ بالطلائق التى يثبت ارتفاع الإدرار عن أمهاتها . وقد أخذت مصر بهذا الاتجاه وقامت الهيئات والشركات الزراعية باستيراد الأبقار الفريزيان الأجنبية ، ثم بدأت مشكلة نقص الأعلاف فى الظهور لأن الحيوانات الأجنبية شرهة فى استهلاك الأعلاف، وقد حذر الدكتور عبد الرازق صدقى فى مؤتمر الأعلاف سنة ١٩٧٩ من أن الاستمرار فى التحسين الوراثى للحيوانات سيؤدى إلى هزائها ونقص إنتاجها لعدم توفر العلف المناسب، علماً بأن هذه الحيوانات ليست قادرة على العمل المزرعى ، ولذلك يوصى بالعناية والتحسين فى الحيوانات المصرية .

والاتجاه الحديث فى الزراعة هو الاعتماد على الحيوانات الصغيرة فى توفير البروتين ، ولذلك تقوم الدول بإدخال صناعة الدواجن وإنتاج البيض . وقد أخذت مصر بهذا الاتجاه الآن وكذلك معظم الدول العربية .

● الاعتماد على المعونات الخارجية ●

إن المشكلة الحقيقية التى تواجه المسؤولين عن الزراعة والتموين والاقتصاد هى عدم وجود مخزون كافى فى بعض الأشهر لتغطية حاجة البلاد إذا تعذر

الاستيراد لظروف حرب فعلية أو حرب اقتصادية تشترك فيها الدول التي تملك فائض المواد الغذائية وتسيطر على الأسواق العالمية .

وعلى سبيل المثال في الهند ، اعتمدت على المعونة من الحبوب بعد أن ظهر عجزها عن توفير العملة الصعبة لشرائه فحينما هبط المحصول لظروف جوية معاكسة في الستينيات إلى ٧ ٪ مما كان عليه في الخمسينيات فاضطرت الهند إلى طلب زيادة العون بما قدر بمائتيه ملايين طن ، فلم تجد عوناً سريعاً من الدول ذات الفائض ، وفي منتصف الستينيات تعرضت مصر لضغط اقتصادي بقرار من الرئيس جونسون وقف معونة القمح عن مصر فانكشفت العملات المخصصة للتنمية واستخدمت في شراء القمح ولم تنته هذه المشكلة إلا بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ . وقد لوحظ أن بيع القمح بشروط ميسرة وعلى آجال طويلة وبفوائد رمزية ووجود نصوص تنفيذ إمكانية تجديد المعونة سنوياً يؤدي إلى استقرار أسعار الحبوب والخبز المحلي بصرف النظر عن قانون العرض والطلب في السوق المحلية ويظل سعر القمح ثابتاً مع ارتفاع أسعار جميع السلع الصناعية مما جعل الفلاح لا يقدم على زراعته إلا مضطراً كما لا يبذل الجهد أو يستعمل المدخلات الزراعية بدرجة مناسبة . وحقيقة الأمر أن الاعتماد على المعونات سياسة غير عملية إلا لأجل قصير لأنها لا تعنى إلا إهمال الزراعة في الوقت الذي تشير كل الدراسات السكانية والغذائية والاقتصادية إلى ضرورة العناية بالزراعة والعمل الدائم في سبيل الحصول على المزيد منها .

● تعثر التنظيمات التعاونية ●

لم نتوصل حتى الآن إلى صيغة متكاملة للتنمية الريفية الشاملة ، ولا زلنا نعاني من فقد الثقة في نظم التسليف والائتمان الزراعي ، وليس هناك أسواق مأمونة لشراء الآلات والمواد الزراعية المختلفة ، ولم يتحدد مدى التوازن بين العمالة الزراعية ونوع الميكنة المطلوبة ، ولم تتبلور سياسة للتصنيع الزراعي ووسائل التعبئة والتخزين ، ولا زال النظام المصرفي المشجع على الادخار (بنك القرية) في طور التجربة .

وقد تغيرت قوانين الجمعيات التعاونية مراراً في ربع القرن الأخير بحيث

لا يدري الفلاح هل انتمائه إلى الجمعيات اختياري أم إجباري وهل الخدمات الزراعية مصدرها بنوك الائتمان أو بنوك القرى . ومن جهة التسويق مرت على الفلاح فترة اعتمد على نفسه في تسويق حاصلاته ثم فترة كان ملزماً بأن يقدم أفضل ما عنده للجمعية التعاونية باعتباره عضواً فيها على أن يتقبل متوسط الأسعار التي تباع بها الجمعية مهما كانت درجة امتياز محصوله الفردي ، ولا زالت القوانين التعاونية قابلة للتعديل والفلاح لا يدري ما سيكون عليه الحال بالنسبة للخدمة الآلية واستعمال المبيدات وأسعارها ومبيدات الحشائش ومدى اعتماده عليها . ولا زالت في الزراعة المصرية أصناف محاصيل عديدة قليلة الإنتاج سواء في المحاصيل أو الخضراوات ، وبعض الأصناف القديمة مستوردة وبعضها محلي ، وإذا كنا في حيرة بالنسبة للأصناف الممتازة من القمح والذرة فهل يمكن الاطمئنان إلى الأصناف التي أدخلت دون اختبارات كافية في محاصيل كفول الصويا وبنجر السكر ؟ وقد توسعت الدولة في التدخل في الإنتاج الزراعي لسنوات طويلة فأنشأت مؤسسات حكومية لإنتاج الخوم والألبان تمرکزت إدارتها في القاهرة غالباً ووضعت مزارعها في مناطق من العسير لإنتاج محاصيل العلف فيها بتكاليف قليلة ، وفي واقع الأمر أن هذه المؤسسات اعتمدت على المعونة الحكومية (في صورة دعم) لتسعير اللحم رخيصاً لمن يشتريه لاسيما للجيش والمدارس والمستشفيات والجمعيات الاستهلاكية وقد نتج عن هذه السياسة إهمال صغار الزراع لاقتناء الحيوانات ورعايتها بل أصبح الفلاح يبيع اللبن للشركات ثم يشتري مستخرجاته من المدن.

● عدم التوازن بين الأسعار الجبرية والتكليف ●

لم تكن هناك أسعار محددة قبل الخمسينيات ولكن اتجهت الدولة أن تحفظ أسعار المنتجات الزراعية لاسيما الغذائية منها منخفضة ، ورغم ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المنتجات فلم تستغل الفروق كاستثمارات لتنمية الزراعة فانكشف الناتج من القطن والبقوليات والمحاصيل الزيتية فضلاً عن النقص المستمر في كميات الحبوب المتاحة للاستهلاك من الإنتاج المحلي مما أدى إلى التوسع في الاستيراد . ولاستمرار سياسة الاحتفاظ بالأسعار المنخفضة اضطرت الحكومة لدعم المستورد مما يشكل عبئاً ضخماً على الميزانية سنة بعد أخرى ،

وفي نفس الوقت استمر الفلاحون يطالبون برفع الأسعار بعد أن زادت التكاليف زيادة واضحة . ولكن المخطط في سنوات التحول الاشتراكي اتجه إلى تحميل الفلاحين (الذين يساهمون في الدخل القومي بما لا يقل في ذلك الوقت عن ٥٠ ٪) التضحية لفترة من الزمن لإدخال مصر العصر الصناعي اعتماداً منهم أن حل مشاكل التخلف في الريف والحضر سيتم بالتصنيع ، وكان من نتيجة ذلك أن أصبح الفلاح يشعر أن زراعة القمح والذرة والأرز تم جبرياً لا اختيارياً لأنه مضطر لتسليم حصص منها للدولة سنوياً مهما كانت تكاليف الإنتاج ، بل أن القطن نفسه الذي قامت عليه صناعة الغزل والنسيج الضخمة أصبح يجد من يقولون بإلغاء زراعته أو استبدال أصنافه الشهيرة عالمياً بأصناف تعرضه للمنافسة الشديدة مما جعل الفلاح يتهرب من زراعته ، وفي نفس الوقت وجد أن قيام الصناعة على عمال مصدرهم الأساسي القرى يؤدي إلى الانخفاض في الإنتاج الزراعي لقلة الأيدي العاملة وفي الصناعة بسبب ضعف كفاية العامل الإنتاجية بسبب فقدان المهارة وانخفاض مستواه الصحي لتقص الغذاء وطالما نادى الخبراء العالميون بأن تتطور الزراعة وفق برامج علمية تدخل العمال في الصناعات الزراعية والأعمال الآلية أولاً ثم تتجه هذه العمالة بعد تدريبها إلى الصناعات لتعمل بكفاية تتفق مع العصر . وزيادة دخول العمال المهرة في كلتا الزراعة والصناعة يخلق فئة من المستهلكين تستطيع شراء المنتجات الزراعية مرتفعة الثمن دون تحديد الأسعار الجبرية . وفي بلدان الوطن العربي النفطية أدت زيادة الدخول إلى تغيير ذوق المستهلك فأقدم على استهلاك منتجات زراعية لم تكن في متناوله من قبل مثل الدجاج والبيض واللحوم والأسماك المجمدة والفاكهة الطازجة والمعلبة .